بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حفظ السنة المصطفوية بأهل الحديث ، والصلاة والسلام على نبينا محمد المرسل بأصدق الكلام والحديث ، وعلى آله وأصحابه الذين أعزوا دينه الصحيح بسيرهم في نصرته السير الحثيث ، وعلى التابعين باحسان وسائر المؤمنين في القديم والحديث ،

أما بعد فيقول العبد الفقير إلى مولاه الفتاح ، اسماعيل العَجلوني بن محمد جرّاح ، ان الاحاديث المشتهرة على الألسنة قد كثرت (١) فيها التصانيف ، وقلما يخلو تصنيف منها عن فائدة لا توجد في غيره من التآليف ، فأردت أن ألخص مما وقفت عليه منها مجموعا تقر به أعين المصنفين ، ليكون مرجعاً لي ولمن يرغب في تحصيل المهات من المستفيدين ، ولما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول ﷺ « ان مما يلحق المؤمن من حسناته بعد موته علماً نشره » وهو شامل للتصنيف والتعليم ، وهو في التصنيف أظهر ، لانه أطول أستمراراً وأكثر (٢) ، وأنص ان شاء الله تعالى في هذا المجموع على بيان الحديث من غيره ، وتمييز المقبول منه السالم من ضَيره ، إذ من النصيحة في الدين كما قال الحافظ ابن حجر في خطبة كتابه « اللآلىء المنثورة في الاحاديث المشهورة » التنبيهُ على ما يشتهر بين الناس مما ألفه الطبع ، وليس له أصل في الشرع ، قال وقد صنف الامام تاج الدين الفَزاري كتاباً في فقه العوام ، وانكار أمور اشتهرت بين الانام لا أصل لها أجاد فيها الانتقاد ، وصان الشريعة أن يدخل فيها ما يخل بالاعتقاد ، قال وقد رأيت ما هو أهم

(١) في الاصل « كثر » وهو جائز (٢) في النسخة المصرية زيادة « انتشاراً » .

من ذلك ، وهو تبين الاحاديث المشتهرة على ألسنة العوام وكثير من الفقهاء الذين لا معرفة لهم بالحديث ، وهي اما أن يكون لها أصل يتعذر الوقوف عليه لغرابة موضعه ، أو لذكره في غير مظنته ، وربما نفاه بعضهم لعدم اطلاعه عليه، والنافي له كمن نفى أصلاً من الدين ، وضل عن طريقه المبين ؛ واما لا أصل لها البتة ، فالناقل لها يدخل تحت ما رواه البخاري في ثلاثياته من قوله ﷺ « من نقل عني مالم أقل فليتبوأ مقعده من النار » انتهى . ثم نقل فيها بسنده الى أبي قتاده أن رسول الله ﷺ قال « هلاك أمتي في ثلاث : في القدَرية ، والعصبية ، والرواية من غير تثبت » لكنه منكر ، وبسنده أيضاً الى ابن المبارك أنه قيل له في هذه الاحاديث الموضوعة ، قال يعيش لها الجهابذة ، وبسنده الى الامام أحمد أنه قال ان للناس في ارباضهم وعلى باب دورهم أحاديث يتحدثون بها عن النبي ﷺ لم نسمع نحن بشيء منها ، ولذلك وجبت العناية بما وصل العلم اليه ، ووقع الاطلاع عليه ، قال الربيع بن خيثم ان للحديث ضوءاً كضوء النهار يُعْرف ، وظلمة كظلمة الليل تُنكَر ؛ وقال ابن الجوزى : الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب ، وينفر منه قلبه في الغالب ؛ وروى أبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة رفعه « ان الله تعالى عند كل بدعة كيد بها الاسلام ولياً من أوليائه يذب عن دينه » انتهى .

وأن من أعظم ما صنف في هذا الغرض ، وأجمع ما مُيِّز فيه السالم من العلة والمرض ، الكتاب المسمى بالمقاصد الحسنة في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الألسنة ، المنسوب للامام الحافظ الشهير أبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، لكنه مشتمل على طول بسوق الاسانيد التي ليس لها كبير فائدة إلا للعالم الحاوي ، ومن ثم لخصته في هذا الكتاب مقتصراً على مُخرِّج الحديث وصحابيّه روماً للاختصار ، غير مخل إن شاء الله تعالى بما اشتمل عليه مما يستطاب أو يستحسن عند أئمة الحديث الاخيار ، وضاماً اليه مما في كتب الأئمة المعتبرين كاللآلىء المنثورة في الاحاديث المشهورة لامير الحفاظ والمحدثين من المتأخرين الشهاب أحمد بن حجر العسقلاني ، بلغنا الله وإياه

في الدارين الامافي . واعلم أني حيث أقول قال في اللآلىء أو ذكرها فيها فالمراد به كتاب الحافظ العسقلاني المذكور ، وحيث أقول قال في الاصل أو في المقاصد فمرادي به المقاصد الحسنة المذكورة ، وحيث أقول قال في التمييز فمرادي الكتاب المسمى بتمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث للحافظ عبد الرحمن بن الربيع تلميذ الامام السخاوي ، فانه اختصر المقاصد الحسنة لشيخه المذكور ، لكنه أخل بأشياء مما فيه مسطور ، وحيث أقول قال في الدرر فالمراد الكتاب المسمى بالدرر المنتثرة في الاحاديث المشتهرة للحافظ جلال الدين السيوطي ، وهي نسختان صغرى وكبرى ؛ وحيث أقول رواه أبو نعيم فمرادي في الحلية ؛ وحيث أقول رواه الشيخان أو اتفقا عليه فالمراد أنه في الصحيحين لشيخي الحديث البخاري ومسلم ، وان كان في أحدهما قلت رواه البخاري أو مسلم ، وحيث أقول رواه أحمد فالمراد الامام أحمد في مسنده ، وحيث أقول رواه البيهقي فالمراد في الشعب ، وحيث أقول رواه الاربعة فالمراد أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه في سننهم ، وحيث أقول رواه الستة فالمراد هؤلاء الاربعة والشيخان في الكتب الستة ، وكذا اذا أفردت واحداً منهم فالمراد في كتابه أحد السنن الستة ، وحيث أقول قاله النجم فالمراد شيخ مشايخنا العلامة محمد نجم الدين الغزي في كتابه المسمى اتقاق ما يحسن ، من الأخبار الدائرة على الألسن ، وحيث أقول قال القاري فالمراد به الملا علي القاري في كتابه الموضوعات المسمات بالاسرار المرفوعة في الاخبار الموضوعة ، وهي صغرى وكبرى وقد نقلت منها ، وحيث أقول قاله الضغاني فالمراد به العلامة حسن بن محمد الضغاني مؤلف المشارق ، وما لم يكن كذلك في جميع مامر فأنص على الكتاب الذي رواه مؤلفه فيه ، وربما تعرضت لحديث ليس من المشهورات لمناسبة أو غيرها من المقاصد الصحيحات .

هذا والحكم على الحديث بالوضع أو الصحة أو غيرهما انما هو بحسب الظاهر للمحدثين باعتبار الاسناد أو غيره ، لا باعتبار نفس الامر والقطع ، لجواز أن يكون الصحيح مثلاً ـ باعتبار نظر المحدث ـ موضوعا أو ضعيفاً في نفس الامر ، وبالعكس ولو لما في الصحيحين على الصحيح ، خلافاً لابن الصلاح كما أشار إلى

ذلك الحافظ العراقي في ألفيته بقوله :

وقطع بصحـــة لما قـد أسندا كـــذا له ، وقيل ، ظنا ، ولدى
محققيهم قـــد عزاه النووي ، وفي الصحيح بعض شيء قد رُوي[1]

نعم المتواتر مطلقاً قطعي النسبة لرسول الله ﷺ اتفاقاً ، ومع كون الحديث[2] يحتمل ذلك فيعمل بمقتضى ما يثبت عنـد المحدثين ، ويترتب عليه الحكم الشرعي المستفاد منه للمستنبطين ؛ وفي الفتوحات **المكية** للشيخ الأكبر قدس الله سره الانور ما حاصله : فرب حديث يكون صحيحاً من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله ﷺ ، فيعلم وضعه ويترك العمل به وان عمل به أهل النقل لصحة طريقه ، ورب حديث تُرِك العمل به لضعف طريقه من أجل وَضّاع في رُواته يكون صحيحاً في نفس الامر لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ انتهى . واعلم أن الحافظ جلال الدين السيوطي قال في خطبة جامعه الكبير ما حاصله : كل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول : فان الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن ، وكل ما كان في كتاب الضعفاء للعقيلي ولابن عدي في الكامل وللخطيب البغدادي ولابن عساكر في تاريخه وللحكيم الترمذي في نوادر الاصول وللحاكم في تاريخه ولابن النجار في تاريخه وللديلمي في مسند الفردوس فهو ضعيف ، فيستغنى عن بيان حاله بالعزو اليها أو الى أحدها انتهى ؛ لكنه مقيد بما لم يجبر بتعدد طرقه ، وإلا فيصير حسناً لغيره فيعمل به ، ولعل ما ذكره أغلبي ، وإلا فيبعد كل البعد أنه لا يكون في كتاب منهـا حديث حسن أو صحيح فتأمل .

وسميت ما جمعته من ذلك « **كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس** » ورتبته على حروف المعجم كما له . ليكون أسهل في المراجعة لنقله ، لكن لا أرمز بحروف إلى المخرجين كالنجم ، بل أصرح بأسمائهم

(١) زاد في المصرية بعد البيتين « مضعفاً »
(٢) أي مع احتمال ان يكون الصحيح عن المحدثين ضعيفاً في نفس الأمر .